٦٦٦
ع.ع/١٤/٢١

سعادة السفير / حسام زكى

الأمين العام المساعد - رئيس مكتب الأمين العام

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى مذكرتكم رقم 1193 بتاريخ 2020/3/18 بشأن طلب عرض حول تقرير معهد تشاتم هاوس حول **"كيفية مكافحة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن تفشى فيروس كورونا المستجد."**

نود بالإفادة بما يلي: -

1. ورد في التقرير انه سيكون لوزراء المالية والبنوك المركزية دورا محوريا فى التخفيف من تهديد جائحه كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي.
2. جائحات في مثل حجم كوفيد 19 لها تداعيات اقتصادية ضخمة – ليس فقط من ناحية تكلفة ادارة صحة الافراد، بل على التصدي لها وضمان استمرار العمل الاقتصادي. ومنذ تفشى هذه الجائحه ادى ذلك الى انخفاض واضح فى اسواق البورصات المالية بمقدار 10% وذلك منذ إدراك ان جائحه كوفيد 19 لن تختصر على الصين فقط.
3. مجابهة الجائحه واستمرار العمل الاقتصادي يحتاج الى قرارات جوهريه يكون للبنوك المركزية ووزارات المالية دورا هاما فيه.

<u>دور المؤسسات النقدية والمالية في ادارة الاقتصاد الوبائى</u>

1- امكانية استخدام السياسات النقدية فى مجابهة التداعيات الاقتصادية لكوفيد 19 محدودة، وذلك بناء على ان السبب الاساسى لهذه الصدمه هو جائحه (وليسه ازمة بنكيه كما حدث في عام 2009-2008) وان اسعار الفائدة الشكلي يقارب 0%، مما يوثر فى معظم الاقتصاديات الرئيسية المتقدمة على فعالية السياسات النقدية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- منذ عام 2010 يوجد انخفاض في العجز المالي الذي يعنى ان هناك مجال أكبر لدعم الاجراءات المالية. ولكن حتى هنا في هذه الحالة هناك ارتفاع الدين العام والرغبة فى عدم اكتتاب الشركات الممولة من البنوك من خلال الأموال المقدمة من الحكومة (Zombie) التي كانت مدعومة لعقود من اسعار الفائدة بالغة الانخفاض وتشكل قيود.

ولكن خارج نطاق السياسات المالية والنقدية العريضة، اشار التقرير الى ان هناك (6) طرق يمكن من خلالها ان يلعب وزراء الاقتصاد والبنوك المركزية دورا رئيسا في التصدى للجائحه على النحو التالي: -

اولا: المساهمة فى توفير احسن تقييم اقتصادى ممكن من خلال معايير احتوائيه صارمه (محاولة عزل كل حالة محتملة) مقابل ادارة الجائحه (تأخر انتشار الفيروس ، حماية أكثر الناس عرضة ، معالجة كل مريض و تمكين غالبية الناس من الاستمرار مع الحياة اليومية) مع الاخذ فى الاعتبار التداعيات الاقتصادية و ان عليهم دور مع خبراء الصحه فى تقديم النصائح للقادة السياسيين بشأن هذا القرار الهام.

ثانيا: إذا كان هناك حاجه للعدد أكبر من العماله للعمل من المنزل لإدارة هذه الجائحة، يقع على وزراء الاقتصاد والبنوك المركزية الدور الرئيسي في عمل كل ماهو مطلوب لضمان ان الاسواق المالية – ومن ثم الاقتصاد الأوسع – تستمر وان تعمل بسلاسة.

ثالثا: ايضا عليهم ضمان توفير التمويل الملائم لاستجابة قطاع الصحة العامة، هناك خطوات يمكن ان تسهم بشكل كبير فى نجاح سياسات الاحتواء مثل تقويه المراقبة، ضمان توفير مجموعات الاختبار والمعدات الوقائيه للعماله فى الصفوف الأمامية المعنية بقطاع الصحة والتي يجب الا تفشل بسبب نقص التمويل.

رابعا: كما ان لهم دور قيادى فى تصميم تدخلات اقتصادية موجهة نحو الاقتصاد الأوسع. بعض منها فورى لتعزيز وتشجيع استراتيجيات احتوائية صارمه ووقاية، مثل ضمان ان العمالة التي لا تتمتع بضمان صحي كامل او مناسب تتوفر لديهم القدرة المالية للقيام بالإبلاغ والعزل الشخصي عند الإصابة بالمرض.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالاضافة الى ان هناك تدخلات اخرى يمكن ان تسهم فى تحسين مرونة الاقتصاد من خلال استيعاب اجراءات معتدلة مثل " التباعد الاجتماعي " وتقديم المساعدة للشركات الصغيرة فى الاعداد للعمل من المنزل.

كما ان هناك احتياج لمزيد من التدخلات فى حالات الطوارىء لحماية القطاعات الأكثر تأثرا (مثل السياحه ، التجزئة والنقل) فى الظروف التى يوجد فيها الانكماش لفترات طويلة . وذلك من خلال نظم تأجيل دفع الضرائب للصناعات الصغيرة والمتوسطة، او إتباع خطوات لتشجيع تمديد فترات أو اتباع الاقتراض واشكال اخرى مثل دعم السيولة من النظم المصرفية او عن طريق التحركات اللازمة لتأمين الاعتمادات المتواصلة من التأمين التجاري.

خامسا: تحتاج الهئيات الاقتصادية الوطنية ان تلعب دورها فى مجابهة " الاخبار الكاذبة" من خلال توفير تحليل شفاف وعالي الجودة. وهذا يشمل تقديم توقعات حول الأثر الاقتصادي المحتمل للفيروس في ظل سيناريوهات مختلفة، وأيضا معلومات مفصلة عن التدابير التي يفكرون فيها حتى يمكن تحسينها وبلورتها من خلال التعليقات.

سادسا: وسوف يكون لزاما علي المؤسسات المالية الدولية ضمان حصول البلدان الفقيرة على دعم دولي سخي من خلال توفير مرافق الدعم المتعددة الجوانب من تلك المؤسسات ومصارف التنمية متعددة الأطراف وان هذه المؤسسات يتوفر لديها التمويل الملائم وتصلح لهذا الغرض. وقد أعلن البنك الدولي بالفعل عن حزمة تمويل أولية قيمتها 12 مليار دولار أمريكي، ولكن من المرجح أن تكون هناك حاجة الى المزيد.

هناك حاجة لدعم المساعدات الثنائية بين الدول حينما يكون ذلك أكثر فعالية بالإضافة الى اتخاذ تدابير خاصة لدعم الفئات الضعيفة بضفة خاصة مثل مخيمات اللاجئين والسجناء. في ضوء أهمية الإسراع في توزيع المعدات والخبرات الطبية المتطورة، بالإضافة الى اهمية بذل كل جهد لتجنب التأخير بسبب التفتيش وإجراءات الجمارك .

ادارة المستقبل

- وسوف تحظى الاستجابة للأزمة المباشرة بالأولوية الآن، وانه من الضروري على الهيئات الاقتصادية ان تلعب ايضا دور فى ضمان ان العالم يتخذ خطوات حاسمة لمنع تكرار جائحة كوفيد 19 مستقبلا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- وتبين التجربة مع السارس، انفلوانزا و ايبولا التي اثبتت انه على الرغم من احراز تقدم بعد كل تفشى الا ان هذا المرض يستمر في كثير من الأحيان. هذا الوباء يبين ان ادارة الأمراض امر بالغ الأهمية بالنسبة لصحة الاقتصاد العالمى على المدى الطويل، وعلى نحو مضاعف في الظروف الراهنة حيث ان ادوات البنوك المركزية ووزارات المالية التقليدية في التعامل مع الصدمات العالمية الكبرى محدودة.

- لذا يتعين على وزارات المالية والبنوك المركزية الضغط بقوة داخل الحكومة لضمان التمويل المستدام طويل الأجل للبحوث بشأن الوقاية وتعزيز انظمة الصحة العامة. كما يتعين عليهم ضمان استفادة القطاع الخاص من الدروس الصحيحة فيما يتصل بجعل سلاسل العرض الدولية أكثر قوة.

- وسيكون التنسيق الدولى الفعال امرا حاسما لنجاح الجهود الآقتصادية عموما. وتم تأسيس مجموعة العشرين كاول منتدى اقتصادى للتعاون الدولى في عام 2010 وكانت قضايا الصحة العالمية جزاءا اساسيا من عمل مجموعة العشرين منذ قمة هامبورغ فى عام 2017.

- وفى نفس الؤقت يبقى على وزراء ونواب مجموعة السبع وهم من أكثر الهيئات فعالية لإدارة الازمة الاقتصادية يوما بعد يوم، وينبغي أن تستمر في هذا ضمن الإطار الذي توفره مجموعة العشرين.

- ولكن لكي تكون الولايات المتحدة فعالة ولكونها الرئيس الحالي لمجموعة السبع، عليها ان تضع جانبا تحفظاتها على التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف وأن تعمل مع الصين على توفير قيادة قوية للمجموعة.

تعقيب القطاع:

- في إطار تداعيات جائحة كوفيد 19 قام قطاع الشؤون الاقتصادية باعداد مشروع مذكرة شارحة حول هذا الوباء والتي قدمت لمكتب الأمين العام بموجب المذكرة رقم 653 بتاريخ 2020/4/12 وتقديم تصور للوزراء الاقتصاد ومؤسسات التمويل العربية للاسترشاد بها وتضمنت بعض النقاط التي تم استعراضها في هذا التقرير. وعليه أود الاشارة الى التالي: -

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولاً: هناك مقترح تقدم به القطاع الاقتصادى بخصوص **دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي** بصفة دائمة بالوسائل المتاحة لتنفيذ عدد من الأهداف ومن ضمنها اتباع سياسات مالية واقتصادية شاملة تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة الأزمة وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لدعم اقتصادات الدول العربية.

ثانيا: **دعوة مؤسسات التمويل العربية** الى انشاء "صندوق عربي للأزمات" يمول من صناديق التمويل القطرية والقومية ليكون نافذة تمويلية تحت مظلت الصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي، وحث الدول الأعضاء على المشاركة فيه، وبحيث تكون ادارة أمواله بفعالية للمساعدة في مواجهة الأعباء المترتبة على تلك الأزمة والأزمات التي قد تواجهها دولنا في المستقبل، وبما يتيح تقديم قروض وتسهيلات للقطاع الخاص العربي المتضرر بشروط ميسرة.

ثالثا: في ضوء ضخامة الالتزامات المالية اللازمة لتحفيز اقتصادات الدول العربية سيتم **دعوة المؤسسات المالية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي وشركاء التنمية** لسرعة اتخاذ التدابير والتمويل اللازم من اجل تخفيض عبء الديون على الدول العربية وخاصة الدول العربية **الأقل نمو ودخلا.**

رابعا: **وضع خطة عربية عاجلة لمواجهة التداعيات الصحية للأزمة** وتقديم الدعم العاجل والفوري للدول العربية الاكثر احتياجا مع السعي لمحاولة توفير العلاج للجميع. (مقترح القطاع الاجتماعي)

برجاء التفضل بالعرض على معالي الأمين العام للاطلاع والتوجيه.

أ/ السفير الدكتور / كمال حسن على

رحل ٢٠٢٠/٤/٦

الأمين العام المساعد - رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Chatham House

How to Fight the Economic Fallout From the Coronavirus

By Creon Butler

Finance ministries and central banks have a critical role to play to mitigate the threat Covid-19 poses to the global economy.

Epidemics, of the size of Covid-19, have huge economic impacts – not just from the costs of managing the health of people, but stopping them, and keeping the economy working. The 10% fall in global stock markets since it became clear that Covid-19 would not be limited to China has boldly highlighted this.

Suppressing the epidemic, but allowing the economy to still function, requires key decisions, in which central banks and finance ministries play a part.

The role of fiscal and monetary authorities in managing an epidemic economy

The scope to use monetary policy to manage the economic impact of Covid-19 is limited. The fact that the underlying cause of the shock is an infectious disease outbreak (rather than a banking crisis, as in 2008-09) and nominal interest rates are currently close to zero in most major advanced economies reduces the effectiveness of monetary policy.

Since 2010, reductions in fiscal deficits mean there is more scope for supportive fiscal action. But even here, high public debt levels and the desire not to underwrite 'zombie' companies that may have been sustained by a decade of ultra-low interest rates remain constraints.

However, outside broad based fiscal and monetary policies there are six ways in which finance ministries and central banks will play a critical role in responding to the crisis.

A first crucial role for finance ministries and central banks is in helping provide the best possible economic evaluation of strict containment measures (trying to isolate each potential case) versus managing the epidemic (delaying the spread of the virus, protecting the most vulnerable and treating the sick, while enabling the majority of people to get on with daily life). Given the economic consequences, they must play a full part, alongside health experts, in advising political leaders on this key decision.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Second, if large numbers of staff are required to work from home to manage the epidemic, they have the lead role in doing whatever is necessary to ensure that financial markets – and thus the wider economy – will continue to function smoothly.

Third, they need to ensure adequate funding for the public health response. Steps that can make an enormous difference to the success of containment strategies, such as strengthening surveillance, and guaranteeing the availability of testing kits and protective equipment for front line health workers, must not fail because of a lack of funding.

Fourth, they have a lead role in designing targeted economic interventions for the wider economy. Some of these are needed immediately to re-enforce and incentivize strict containment strategies, such as ensuring that employees without full or adequate sick leave cover have the financial support to enable them to report and self-isolate when they get sick.

Other interventions may help improve the resilience of the economy in accommodating moderate 'social distancing' measures; for example, by providing assistance to small firms to help them gear up for home working.

Yet others are needed, as a contingency, to safeguard the most vulnerable sectors (such as tourism, retail and transport) in circumstances where there is a prolonged downturn. The latter may include schemes to allow deferral of tax payments by SMEs, or steps to encourage loan extensions and other forms of liquidity support from the banking system, or by moves to underwrite continued provision of business insurance.

Fifth, national economic authorities will need to play their part in combatting 'fake news' through providing transparent and high-quality analysis. This includes providing forecasts on the likely economic impact of the virus under different scenarios, but also detailed information on the support and contingency measures they are considering, so they can be improved and refined through feedback.

Sixth, they will need to ensure that there is generous international support for poor countries, by ensuring the available multilateral support facilities from the international financial institutions and multilateral development banks are

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

adequately funded and fit for purpose. The World Bank has already announced an initial $12 billion financing package, but much more is likely to be needed.

They also need to support coordinated bilateral aid where this is more effective, as well as special measures to support particularly vulnerable groups, for example, in refugee camps and prisons. Given the importance of distributing sophisticated medical equipment and expertise quickly, it is also important that every effort is made to avoid delays due to customs and migration checks.

Managing the future

The response to the immediate crisis will rightly take priority now, but economic authorities must also play their part in ensuring the world finally takes decisive steps to prevent a repeat of Covid-19 in future.

The experience with SARS, H1N1 and Ebola shows that, while some progress is made after each outbreak, this is often not sustained. This epidemic shows that managing diseases is absolutely critical to the long-term health of global economy, and doubly so in circumstances where traditional central bank and finance ministry tools for dealing with major global economic shocks are limited.

Finance ministries and central banks therefore need to push hard within government to ensure sustained long-term funding of research on prevention and strengthening of public health systems. They also need to ensure that the right lessons are drawn by the private sector on making international supply chains more robust.

Critical to the overall success of the economic effort will be effective international coordination. The G20 was established as the premier economic forum for international economic cooperation in 2010, and global health issues have been a substantive part of the G20 agenda since the 2017 Hamburg Summit. At the same time, G7 finance ministers and deputies remain one of the most effective bodies for managing economic crises on a day-to-day basis and should continue this within the framework provided by the G20.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

However, to be effective, the US, as current president of the G7, will need to put aside its reservations on multilateral economic cooperation and working with China to provide strong leadership.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner